كلية التجارة
قسم المحاسبة

العلاقة بين تطبيقات مفهوم القيمة العادلة والأزمات المالية

(دراسة مسحية- ميدانية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية)

The relationship between the applications of the concept of fair value and the financial crises
(Survey study on the companies registered in security market)

بحث مقدم لكلية التجارة - جامعة عين شمس للحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة

اعداد
الباحث / سيد محمد السيد أحمد

تحت إشراف

أ.د/ سماسم كامل موسي
استاذ المحاسبة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

د/ حنان محمود عبد العظيم
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

" لايكلف اللّه نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لاتواخذنا إن نسينا او اخطأنا ربنا ولاتحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا علي القوم الكافرين "

صدق الله العظيم

سورةالبقرة "الاية ٢٨٦ "

لجنة المناقشة والحكم علي رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة

المقدمة من الباحث / سيد محمد السيد أحمد

بعنوان/ العلاقة بين تطبيقات مفهوم القيمة العادلة والأزمات المالية

(دراسة مسحية- ميدانية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية)

بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٠

السيد الأستاذ الدكتور / محمد صبري ابراهيم ندا رئيساً

أستاذ المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة عين شمس

السيد الأستاذ الدكتور / سماسم كامل موسي مشرفاً

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

السيد الأستاذ الدكتور / محمد زيدان ابراهيم عضواً

أستاذ المحاسبة– كلية التجارة – جامعة المنوفية

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره كما ينبغي لجلاله وجهه وعظيم سلطانه، لما أفاض عليّ من نِعَم، ومن توفيق في انجاز هذا العمل .والصلاة والسلام علي سيدنا وعلي آله وصحبه اجمعين ثم اما بعد قال تعالي في كتابه العزيز "بسم الله الرحمن الرحيم **وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الي عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون** صدق الله العظيم

يطيب لي بعد حمد الله عز وجل أن اتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى الاستاذ الدكتور/ **محمد صبري إبراهيم ندا** استاذ المحاسبة بكلية التجارة – جامعة عين شمس علي قبوله ان يكون عضواً بلجنة المناقشة فجزاه الله عنى خير الجزاء.

وأشكر الأستاذ القدير الاستاذ دكتور/ **محمد زيدان ابراهيم** استاذ المحاسبة بكلية التجارة – جامعة المنوفية أنه كرمنى بكونه عضوا مناقشا فجزاه الله عنى خير الجزاء.

واتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور **سماسم كامل موسي** أستاذ المحاسبة بكلية التجارة – جامعة عين شمس ، ولو أنني أوتيت كل بلاغة لما كنت بعد القول إلا مقصرا ومعترفا بالعجز عن واجب الشكر ويسرني أن أتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان على ما وجدت وما أوتيت وما كان لي من نصح وتوجيه وارشاد من استاذى الجليل طيلة فترة البحث فارجو منها ان تعذرنى على ماورد من اخطاء غير مقصودة فى هذا البحث ، فهو اول درجات سُلمى.فجزاها الله عنى خير الجزاء .

كما اتقدم بالشكر إلى الدكتورة **حنان محمود عبد العظيم** على ماقدمته لي من جهد اثناء تقديمي لرسالة الماجستير والذي كان له الاثر الكبير في اتمام رسالتي اسأل الله ان يجزيها خير الجزاء .

إهداء

إلي :

ابي العزيز

و أمي الغالية

واخوتي

وكل من أحب

Ain Shams University
Faculty of Commerce

The relationship between the applications of the concept of fair value and the financial crises

(Survey study on the companies registered in security market)

This Study Submitted
In Fulfillment of the Requirements of the Master Degree in Accounting

By

Sayed Mohammed El Sayed Ahmed

Supervised By

Dr.
Samasem Kamel Mousa

Prof. Dr. of Accounting & Auditing
Faculty of Commerce,
Ain shams University

Dr.
Hanan Mahmoud Abd-ElAzim

Ass. Prof. of Accounting & Auditing
Faculty of Commerce ,
Ain shams University

2014

فهرس المحتويات

م	الموضـــــوع	الصفحة
	الفصل الأول **إطار البحث والدراسات السابقة**	
١/١	مقدمه	١
٢/١	مشكلة البحث	٤
٣/١	فروض البحث	٤
٤/١	الهدف من البحث	٤
٥/١	أهمية البحث	٥
٦/١	حدود البحث	٦
٧/١	منهج البحث	٦
٨/١	خطة البحث	٧
٩/١	الدراسات السابقة	٨
١/٩/١	الدراسات التي تتعلق باستخدام منهج القيمة العادلة كأساس للقياس	٨
٢/٩/١	دراسات تتعلق بحدوث الأزمة المالية العالمية	١٣
٣/٩/١	الدراسات التي تتعلق بتوضيح العلاقة بين تطبيق منهج القيمة العادلة وبين حدوث الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨	١٦
١٠/١	الاستنتاج	٢٢
١١/١	مراجع الفصل	٢٤
	الفصل الثانى **القيمة العادلة ـ المفهوم وطرق القياس**	
١/٢	مقدمة	٢٧
٢/٢	المحاسبة عن القيمة العادلة – المفهوم والمبررات	٢٨
١/٢/٢	مقدمة	٢٨
٢/٢/٢	مفهوم القيمة العادلة ومداخل قياسها.	٢٩
٣/٢/٢	مبررات مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة	٤٠
٤/٢/٢	أهمية وأهداف مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة	٤٢
٥/٢/٢	مفاهيم القياس التي تعبر عن القيمة العادلة	٤٦
٣/٢	استخدام مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة.	٤٩
١/٣/٢	مقدمة	٤٩
٢/٣/٢	المعايير التي تناولت القياس بإستخدام مدخل القيمه العادله	٥٠
٣/٣/٢	الافصاحات المطلوبة عن القيمة العادلة كمدخل للقياس	٥٣
٤/٣/٢	تطبيق مدخل القيمه العادله بالنسبة للإستثمارات الماليه قصيره الأجل	٦٢
٥/٣/٢	تقييم المعايير المتعلقة بالقياس والافصاح عن الاستثمارات المالية	٦٨
٤/٢	خلاصة الفصل	٩٧
٥/٢	مراجع الفصل	٩٩

م	الموضـــــوع	الصفحة
	الفصل الثالث **منهج القيمة العادلة والأزمة المالية في الأسواق العالمية**	
١/٣	مقدمة	١٠٦
٢/٣	الأزمة المالية في الأسواق العالمية والسوق المصري ودور جهات تشريع المعايير المحاسبية في علاج آثارها	١٠٧
١/٢/٣	مقدمة	١٠٧
٢/٢/٣	اسباب الأزمة الماليه	١٠٨
٣/٢/٣	القياس المحاسبي بأستخدام مدخل القيمه العادله وعلاقته بالأزمه الماليه	١١٣
٤/٢/٣	متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمدخل القيمة العادلة وعلاقته بالأزمه الماليه	١١٥
٥/٢/٣	تقييم مدي ملائمه مدخل القيمه العادله كأساس للقياس	١١٦
٦/٢/٣	دور جهات تشريع المعايير المحاسبية في علاج آثار الأزمة المالية	١٢٠
٧/٢/٣	انعكاسات الأزمة المالية العالمية علي الاسواق المالية والسوق المصري	١٣١
٣/٣	دور حوكمة الشركات في تحديد القيمة العادلة للأسهم	١٣٧
١/٣/٣	مقدمة	١٣٧
٢/٣/٣	دور حوكمه الشركات في تحديد القيمه العادله للأسهم	١٣٩
٤/٣	خلاصة الفصل	١٤٥
٥/٣	مراجع الفصل	١٤٦
	الفصل الرابع **الدراسة الميدانية**	
١/٤	مقدمة	١٥٠
٢/٤	مجتمع وعينة الدراسة	١٥٠
٣/٤	منهج الدراسة	١٥٠
٤/٤	الاساليب الاحصائية المستخدمة	١٥٠
٥/٤	اختبار فروض البحث	١٥١
	الفصل الخامس **الخلاصة والنتائج والتوصيات**	
١/٥	الخلاصة	١٦٥
٢/٥	النتائج	١٦٦
٣/٥	التوصيات	١٦٩
	الملاحـــق	-

فهرس الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	الصفحة
٤-١	معامل الثبات والصدق الذاتي لمحاور"العلاقة بين تطبيقات مفهوم القيمة العادلة والأزمات المالية"باستخدام معامل الفاكرومباخ"	١٧
٤-٢	توزيع أفراد عينة الدراسة طبقا لمتغير الموقع الوظيفي	١٧
٤-٣	توزيع أفراد عينة الدراسة طبقا لمتغير عدد سنوات الخدمة	١٨
٤-٤	المقاييس الإحصائية لمحور درجة تأثير مداخل قياس القيمة العادلة علي الأزمة المالية	١٨
٤-٥	المقاييس الإحصائية لمحورأهمية معاييرالتقاريرالمالية الموجهة نحوالقيمة العادلة فيما يتعلق بأساليب القياس والإفصاح	١٩
٤-٦	المقاييس الإحصائية لمحور ملائمة المعلومات	٢٠
٤-٧	المقاييس الإحصائية لمحور الموثوقية	٢٠
٤-٨	المقاييس الإحصائية لمحور قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية	٢٠
٤-٩	المقاييس الإحصائية لمحور القابلية للمقارنة	٢١
٤-١٠	المقاييس الإحصائية لمحاور تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	٢١
٤-١١	المقاييس الإحصائية لمحور أهم أسباب حدوث الأزمة المالية	٢٢
٤-١٢	المقاييس الإحصائية لمحور مجلس الإدارة	٢٣
٤-١٣	المقاييس الإحصائية لمحور لجنة المراجعة	٢٣
٤-١٤	المقاييس الإحصائية لمحور المراجعة الداخلية	٢٣
٤-١٥	المقاييس الإحصائية لمحور المساهمون وأصحاب المصالح	٢٤
٤-١٦	المقاييس الإحصائية لمحور المديرون التنفيذيون المصالح	٢٤
٤-١٧	المقاييس الإحصائية لمحور الجهات الرقابية العليا	٢٤
٤-١٨	المقاييس الإحصائية لمحور مراقبوا الحسابات(المراجع الخارجي)	٢٥
٤-١٩	المقاييس الإحصائية لمحور الإفصاح والشفافية	٢٥
٤-٢٠	المقاييس الإحصائية لمحاور حوكمة الشركات وسيلة مناسبة لتقوية الأسواق المالية للدول في الآونة الأخيرة للتقليل من تكرار الأزمات المالية والتخفيف من حدتها وآثارها وعلاجها وتحديد القيمة العادلة للسهم	٢٥
٤-٢١	المقاييس الإحصائية لمحور أهم أسباب حدوث الأزمة المالية	٢٦
٤-٢٢	توزيع أفراد عينة الدراسة طبقا لمتغير الحلول المقترحة لتوضيح العلاقة بين تطبيقات القيمة العادلة وبين حدوث الأزمة المالية	٢٦
	جدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور	١٥٢

فهرس الاشكال

رقم الشكل	بيان الشكل	الصفحة
١	تأثير أصحاب المصالح على المؤسسة الواضعة للمعايير المحاسبية	١٠٩
٢	العلاقة بين حوكمة الشركات والوصول للقيمة العادلة للسهم	١٤٣

قائمة بالمصطلحات والاختصارات

المصطلح	الاختصار	المعني
Financial Accounting Standards Board	**FASB**	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
International Accounting Standards Board	**IASB**	مجلس معايير المحاسبة الدولية
International Financial Reporting Standards	**IFRS**	معايير التقارير المالية والدولية
International Accounting Standard	**IAS**	معيار محاسبي دولي
Joint Working Group	**JWG**	مجموعة العمل المشتركة

١/١ **مقدمه**

نعيش اليوم في عالم ملئ بالأزمات المتنوعة التي تحيط بالفرد اوالمؤسسة وبعض هذة الأزمات عندما تقع قد تؤدي الي خسائر كبيرة مما يتطلب ضرورة التعرف علي أسباب الأزمات لمواجهتها والتصرف حيالها بشكل يضمن ألا تحول الخسائر التي تنشأ بسبب حدوث الأزمة دون تحقيق الأهداف الأساسية ومواصلة الحياة والأعمال.إن معرفة الأزمة وقياسها وتحديدها وتقييمها يساعد في اتخاذ الوسائل المناسبة لتقليلها اوالقضاء عليها وذلك بأقل قدر ممكن من التكلفة وبالتالي فإن الإدارة الإستراتيجية تقدم كثيرا من البدائل للتصرف والحلول إما لمواجهة الأزمات اولعلاج مظاهرالخلل بالإضافة الي تقديم التوجيهات بما يضمن تحقيق مستويات مرضية من النمو والإستقراروالتطور سواء علي مستوي المؤسسة او علي مستوي الدولة واجهزتها المتعددة وهذا كله يحقق في النهاية مستوي من الرفاهية الإقتصادية للمجتمع قد لايتحقق بنفس المستوي او الدرجة في حالة استخدام بدائل او اختبارات اخري للخيارات الإستراتيجية .ومهما توافرت القدرة علي التخطيط والتنبؤ بالمشكلات إلا ان حدوث الأزمات امر لا مفر منه لهذا وجب اتخاذ الحيطة والحذر لتجنبها والوقاية منها وإعداد العدة لتجاوزها وإن لم يكن ممكنا فإدارتها بالأسلوب العلمي للحد من اضرارها ومنع انتشارها .

شهد العالم في الآونه الأخيرة ازمة مالية كبيرة وبدأت التساؤلات منها كيف حدثت الأزمة؟ ومن المسئول عنها؟ومتي ستنتهي؟ وما الآثارالمستقبلية لها ؟ وهل ستؤدي الي كساد ؟ وهل سيتأثرالعالم العربي بها؟ وما هو الحل؟ وما هو دور جهات تشريع المعايير المحاسبية؟...الخ وقد حدثت الأزمة نتيجة أمورترجع الي الإقتصاد الحقيقي وهي العقارات ومن تأثيراتها ان العالم كله قد عاش مرحلة ركود اقتصادي ومعدل نمو سلبي اما في مصروصل معدل النمو الي٧, ٤% مما انعكس سلبا علي جهود حل مشاكل البطالة والفقر وكان من مظاهر تلك الأزمة فقد حوالي ٥٠ مليون شخص عملهم وهناك خسائر تقدر بنحو ٥٠ مليار دولار,إفلاس العديد من البنوك بالإضافة الي إفلاس العديد من الشركات منها الخطوط الجوية اليابانية و شركة جنرال موتورز والتي

حققت خسائرتقدربنحو ١,٢ مليار دولار في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ وايضاً شركة AIG الأمريكية للتأمين حيث قدّرت الخسارة بمبلغ ٢٤,٦ مليار دولار في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ وايضاً ٨,٩ مليار دولار في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ . واعلن مجلس الشيوخ الأمريكي تخفيض المساعدات العسكرية لمصربنسبة كبيرة تصل الي ٤٧%.

وترجع أسباب تلك الأزمة الي إسراف المؤسسات المالية في إصدارالأصول المالية والتي يترتب عليها ما يلي :

١) زيادة حجم المديونية نتيجة المبالغة في إصدارأسهم بقيمة مبالغ فيها مقارنة بقيمتها الحقيقية وهوما يطلق عليه أسم الرافعه المالية ولكن يظل الأمرمحدوداً،لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية،أما بالنسبة للشكل الآخرللمديونيةوهوالأصول المالية،فيكاد لاتوجد حدود علي التوسع فيها،وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية،وكانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود علي التوسع في الإقتراض وربطه بالأصول المملوكة.

ولذلك حددت إتفاقية"بازل"[١] للرقابة علي البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال وإحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية.ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة إحترام هذه النسب،إلا أن بنوك الإستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة البنك المركزي!!.

٢) التوسع في استخدام المشتقات المالية حيث يتم توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء علي أصل واحد كما حدث فى قطاع العقارات فى الولايات المتحدة (ازمه الديون العقاريه).

٣) نقص أو إنعدام الرقابة أو الإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسيطة.

وقد أدت العناصر السابقة الي خلق الأزمة المالية،ولم يقتصرأثرها علي القطاع المالي بل إنه هدد أهم عناصرهذا القطاع وهو"الثقة.

فرغم أن العناصرالثلاثة المشار إليها كافية لإحداث أزمة عميقة يزداد الأمرتعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول،فجميع المؤسسات المالية وبلا إستثناء تتعامل مع بعضها البعض،وأي مشكلة كبيرة تصيب إحدي هذه المؤسسات،لابدأن تنعكس بشكل مضاعف علي بقية النظام المالي العالمي"العولمة".

وقد ثارالجدل مؤخرا علي اتهام معاييرالمحاسبه الخاصه بالقيمه العادله بأنها من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية،حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي،والكثيرمن رؤساء مجالس إدارات بنوك وشركات عملاقة ودعوا إلى وقف تطبيق جميع المعاييرالخاصة بالقيمة العادلة ووقف مجلس معايير المحاسبه الدولية (IASB)ومجلس معايير المحاسبه الماليه الأمريكيه(FASB)جنبا الي جنب للدفاع عن تلك المعايير وإنشاء لجان تقوم بمهام تحليل الأزمه وبيان عدم مسئولية معاييرالمحاسبة عن القيمه العادله من أوجه النقد الموجهه لها ويتضح ذلك من مذكره رئيسIASB والتي سيتم توضيحها فيما بعد,ويري البعض[٢] أن الأزمات المالية قد زادت حدتها نتيجة الإتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي سواء من ناحية الأخذ بمفهوم القيمة العادلة وزيادة الأصول غيرالملموسة وانتشارالفساد المالي نتيجة خضوع الجهات الواضعة للمعاييرلضغوط كبارالمحاسبين ومشكلات الوكالة وأن العالم خلال نحو ٦٠ عام وعقب أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩وسيادة مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتقييم المحاسبي لم يشهد أزمات وتقلبات حادة مثل تلك التي شهدها العالم مع بداية ظهورالقيمة العادلة واستخدامها كأساس لقياس الأدوات المالية وغيرها من الأصول والإلتزامات,لذلك تبادرالي ذهن الباحث التعرف علي اثرالقياس بالقيمه العادله علي الأزمات الماليه.وللتعرف علي ذلك قام الباحث بـ :

١- الإطلاع علي جميع حيثيات الأزمه الماليه التي حدثت أواخر عام ٢٠٠٨.

٢- بيان الإتهامات الموجهه الي معايير القيمه العادله ورصد الآراء المؤيده والمعارضة سرد الإجراءات المتخذه من IASB و FASB .

٣- بيان دور حوكمة الشركات واثرها في تخفيض آثار الأزمه.

٢/١ مشكلة البحث

لقد تعرض العالم في أواخر عام ٢٠٠٨ الي أزمة مالية أدت الي ركود اقتصادي.وتم توجيه النقد الي المحاسبه عن القيمة العادلة بأنها قد تكون أحد الأسباب الأساسية لحدوث الأزمه سواء من ناحية الفشل في قياس وتقييم العقارات والأدوات الماليه أوامكانيه التلاعب المحاسبي في افتراضات القيمه العادله اوالتعقيدات في معاييرالمحاسبة والتي صارت معقده بشكل كبير علي معديها ومستخدميها بل وعلي المراجعين أيضاً وترتب عليها فساد مالي في شركات كبري مثل Enron&Worldcom كما تم النظرالي المحاسبة علي أنها فشلت في الإفصاح المبكر عن المخاطرولم تقدم إنذار مبكر لحدوث مثل هذه الأزمه. لذلك يسعي الباحث لمعرفه الأثرالحقيقي لمعايير القيمة العادلة علي الأزمة المالية.

٣/١ فروض البحث

الفرض الاول: لاتوجدعلاقة معنوية بين اساليب القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأصول المالية وحدوث الازمة المالية.

الفرض الثاني: لا يؤثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات علي حدوث الازمة المالية.

الفرض الثالث: لا تؤثر ابعاد حوكمة الشركات علي التقليل من تكرار حدوث الازمة المالية.

الفرض الرابع:لا توجد علاقة معنوية بين اساليب القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأصول المالية وانعكاسات الازمة المالية علي السوق المصري.

٤/١ الهدف من البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان العلاقة بين أستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس للأصول المالية في الشركات وبين حدوث الأزمة المالية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال بيان تأثيرالتعديلات التي تمت في المعاييرالمحاسبية39 IAS و IFRS7علي القوائم المالية للشركات،وتقييم منهج القيمة العادلة كأساس للقياس